

Distr.: General  
9 April 2021  
Arabic  
Original: English



## رسالة مؤرخة 8 نيسان/أبريل 2021 موجهة من رئيس مجلس الأمن إلى الأمين العام والممثلين الدائمين لأعضاء مجلس الأمن

أتشرف بأن أرفق طيه نسخة من الإحاطة التي قدمتها السيدة إيزومي ناكاميتسو، الممثلة السامية لشؤون نزع السلاح، وكذلك البيانات التي أدلى بها ممثلو كل من الاتحاد الروسي وإستونيا وأيرلندا وتونس وسانت فنسنت وجزر غرينادين والصين وفرنسا وفيت نام وكينيا والمكسيك والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والنرويج والنيجر والهند والولايات المتحدة الأمريكية فيما يتصل بالجلسة المعقودة عن طريق التداول بالفيديو بشأن "الحالة في الشرق الأوسط (سورية)" يوم الثلاثاء، 6 نيسان/أبريل 2021. كذلك أدلى ممثل الجمهورية العربية السورية ببيان.

ووفقا للإجراء المبين في الرسالة المؤرخة 7 أيار/مايو 2020 الموجهة من رئيس مجلس الأمن إلى الممثلين الدائمين لأعضاء المجلس (S/2020/372) والذي تم الاتفاق عليه في ضوء الظروف الاستثنائية الناجمة عن جائحة مرض فيروس كورونا، ستصدر نصوص هذه الإحاطة والبيانات بوصفها وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) دانغ دينه كوي

رئيس مجلس الأمن



## المرفق الأول

## إحاطة مقدمة من الممثلة السامية لشؤون نزع السلاح، إيزومي ناكاميتسو

أشركم على إتاحة الفرصة لي لإطلاع المجلس على تنفيذ القرار 2118 (2013) بشأن إزالة برنامج الجمهورية العربية السورية للأسلحة الكيميائية.

منذ إحاطتي السابقة (انظر S/2021/226)، في 4 آذار/مارس 2021، واصل مكتب شؤون نزع السلاح الاتصال بصورة منتظمة مع نظرائه في منظمة حظر الأسلحة الكيميائية بشأن أنشطتها المتصلة بهذه المسألة. ووفقاً للممارسة المتبعة، أجريت مكالمة شهرية مع المدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية يوم الخميس، 1 نيسان/أبريل 2021، لتلقي معلومات بشأن آخر المستجدات والتأكد من آرائه. والتقيت أيضاً بالمثل الدائم للجمهورية العربية السورية، الذي أكد من جديد التزام الحكومة السورية باتفاقية الأسلحة الكيميائية وبالتعاون مع الأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية.

وكما سبق أن أبلغت المجلس، فإن جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) لا تزال تؤثر على قدرة الأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية على إيفاد أفرقة إلى الجمهورية العربية السورية. غير أن الأمانة الفنية تحافظ على استعدادها للقيام بنشر أفرقة، الذي يجري رهنا بتطور وضع الجائحة. وعلى الرغم من القيود المفروضة على السفر، واصلت الأمانة الفنية الاضطلاع بالأنشطة المكلفة بها لإزالة برنامج الأسلحة الكيميائية السورية وانخراطها مع الجمهورية العربية السورية في هذا الصدد.

ولا تزال الجهود جارية لتوضيح المسائل المعلقة المتبقية فيما يتعلق بالإعلان الأولي للجمهورية العربية السورية إلى منظمة حظر الأسلحة الكيميائية. وخلال الجولة الرابعة والعشرين من المشاورات بين فريق تقييم الإعلانات والسلطة الوطنية السورية، التي عقدت في الفترة من 7 إلى 25 شباط/فبراير 2021 في دمشق، عقد فريق تقييم الإعلانات اجتماعات تقنية مع ممثلي السلطة الوطنية السورية، وزار ثلاثة مواقع معلنة وأجرى مباحثتين بشأن مسألة معلقة.

وإضافة إلى تلك الأنشطة، أطلع فريق تقييم الإعلانات السلطة الوطنية السورية أيضاً على نتائج تحليل العينات التي جرى جمعها في الجمهورية العربية السورية خلال جولة المشاورات الثالثة والعشرين، في أيلول/سبتمبر 2020. وتلقى فريق تقييم الإعلانات تعليقات أولية من الخبراء التقنيين السوريين بشأن تحديد وجود مواد كيميائية في تلك العينات، وبعضها لم يكن متوقعاً. وقد أبلغت بأن الأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية تلقت في 8 آذار/مارس 2021 مذكرة شفوية من الجمهورية العربية السورية تتضمن مزيداً من الإيضاحات بشأن نتائج تحليل العينة. وتقوم الأمانة الفنية بتحليل هذه الإيضاحات وستتخبط مع السلطة الوطنية السورية وفقاً لذلك.

وقد أبلغت أيضاً بأن الجمهورية العربية السورية ردت في 9 آذار/مارس 2021 من خلال مذكرة شفوية على تقييم الأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية فيما يتعلق بمرفق سابق لإنتاج الأسلحة الكيميائية أعلن أنه لم يستخدم قط لإنتاج الأسلحة الكيميائية و/أو تسليحها. وكررت الجمهورية العربية السورية، في تلك المذكرة الشفوية، التأكيد على أن مرفق إنتاج الأسلحة الكيميائية السابق لم يستخدم قط في إنتاج الأسلحة الكيميائية.

ونتيجة للثغرات وأوجه عدم الاتساق والتباينات التي لا تزال غير محسومة، لا يزال تقييم الأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية أنه لا يمكن في هذه المرحلة اعتبار الإعلان المقدم من الجمهورية العربية السورية دقيقاً وكاملاً وفقاً لاتفاقية الأسلحة الكيميائية. وكما تم التأكيد في مناسبات متعددة، فإن التعاون والحوار من جانب الجمهورية العربية السورية مع الأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية أمر بالغ الأهمية من أجل إنهاء هذه المسائل المعلقة.

وكما سبق أن أبلغت مجلس الأمن، أجرت الأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية الجولة السابعة من عمليات التفتيش لمرقعي برزة وجمرايا التابعين للمركز السوري للدراسات والبحوث العلمية في تشرين الثاني/نوفمبر 2020. وسيتم إبلاغ المجلس التنفيذي لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية بنتائج تلك الجولة من عمليات التفتيش في الوقت المناسب.

وفيما يتعلق بالعثور على مادة كيميائية مدرجة في الجدول 2 في مرافق برزة التابعة لمركز الدراسات والبحوث العلمية في سورية خلال الجولة الثالثة من عمليات التفتيش، التي جرت في عام 2018، أفهم أن الجمهورية العربية السورية لم تقدم بعد معلومات أو تفسيرات فنية كافية تمكن الأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية من إغلاق هذه المسألة.

وأشير إلى أن بعثة تقصي الحقائق التابعة لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية لا تزال في طور دراسة جميع المعلومات المتاحة المتعلقة بادعاءات استخدام الأسلحة الكيميائية في الجمهورية العربية السورية، وتواصل الانخراط مع الحكومة السورية والدول الأطراف الأخرى في اتفاقية الأسلحة الكيميائية فيما يتعلق بـ "مجموعة متنوعة من الحوادث". وكما ذكر سابقاً، ستخضع العمليات الأخرى لنشر بعثة تقصي الحقائق لتطور جائحة كوفيد-19.

وقد أبلغت أيضاً بأن فريق التحقيق وتحديد الهوية يواصل تحقيقاته في الحوادث التي قررت فيها البعثة أن الأسلحة الكيميائية قد استخدمت أو يحتمل أن تكون قد استخدمت في الجمهورية العربية السورية، وأنه سيصدر تقارير أخرى في الوقت المناسب. وأعتزم هذه الفرصة لأكرر دعمي الكامل لنزاهة عمل منظمة حظر الأسلحة الكيميائية ومهنيته وحياده وموضوعيته واستقلالته.

وفيما يتعلق بعمليات التفتيش التي تنص عليها الفقرة 8 من قرار المجلس التنفيذي EC-94/DEC.2 المعنون "معالجة مسألة حياة واستخدام الأسلحة الكيميائية من جانب الجمهورية العربية السورية"، أبلغت بأن الأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية تواصل رصد الحالة الأمنية وستبلغ الجمهورية العربية السورية عندما تكون مستعدة للانتشار لهذا الغرض. وستخضع عمليات التفتيش هذه أيضاً لتطور حالة جائحة كوفيد-19.

وعلى الرغم من مرور ما يقرب من ثماني سنوات على اعتماد القرار 2118 (2013)، لا يزال هناك الكثير من العمل الذي يتعين القيام به قبل أن يتسنى اعتبار أن القرار جرى تنفيذه على نحو كامل. وعلاوة على ذلك، ما دام استخدام الأسلحة الكيميائية مستمراً، أو لا يزال التهديد باستخدامها قائماً، يجب أن نحافظ على تركيزنا على منع تلك التهديدات وألا نسمح لأنفسنا بأن يصبح الأمر عادياً. والوحدة في مجلس الأمن مطلوبة لإعادة إرساء القاعدة المناهضة للأسلحة الكيميائية. وتتوقف حيوية ومصداقية الهيكل الأوسع لنزع السلاح وعدم الانتشار على ذلك. ويجب أن ينظر إلى استخدام هذه الأسلحة دائماً على أنه انتهاك واضح لمحرّمات راسخة. وبناء على ذلك، لا بد من تحديد هوية المسؤولين ومساءلتهم.

وقبل أن أختتم كلمتي، أود أن أردد ملاحظات الأمين العام في الجمعية العامة بشأن الحالة في سورية، التي أدلى بها في 30 آذار/مارس 2021.

”بعد عقد من الحرب، فقد العديد من السوريين الثقة في أن المجتمع الدولي يمكن أن يساعدهم على شق طريق متفق عليه للخروج من النزاع. وأنا مقتنع بأن ذلك لا يزال في إمكاننا. وسنسعى بلا هوادة من أجل التوصل إلى تسوية سياسية عن طريق التفاوض وفقاً لقرار مجلس الأمن 2254 (2015). [...] حل يلبي التطلعات المشروعة لجميع السوريين. الحرب في سورية ليست حرب سورية وحدها. إن إنهاؤها والمعاناة الهائلة التي لا تزال تسببها مسؤولية جماعية. وعلينا اليوم أن نلتزم جميعاً التزاماً كاملاً بتحقيق ذلك الهدف“.

## بيان نائب الممثل الدائم للصين لدى الأمم المتحدة، غنغ شوانغ

أشكر السيدة ناكاميتسو على إحاطتها.

ما فتئت الصين تعارض استخدام الأسلحة الكيميائية من جانب أي من الدول أو المنظمات أو الأشخاص تحت أي ظرف من الظروف ولأي غرض كان. ونأمل أن تحقق منظمة حظر الأسلحة الكيميائية في الاستخدام المزعوم للأسلحة الكيميائية وأن تتعامل معه من خلال العمل، وفقا لمبادئ الاستقلال والموضوعية والحياد وفي إطار اتفاقية الأسلحة الكيميائية.

وفيما يتعلق بمسألة الأسلحة الكيميائية في سورية، لا يزال هناك اختلاف في الآراء بشأن سلسلة من التقارير الصادرة عن بعثة تقصي الحقائق وفريق التحقيق وتحديد الهوية. وفيما يتعلق بالأسئلة الموجهة من الأطراف ذات الصلة، يجب أن تقدم الأمانة الفنية ردودا مهنية وعلمية ومقنعة بغية ضمان أن تصمد نتائج التحقيق أمام اختبار الزمن والحقائق. ويجب أن تمثل أساليب عمل فريق التحقيق وتحديد الهوية وإجراءاته امتثالا تاما لأحكام اتفاقية الأسلحة الكيميائية. ويجب أن تكون سلسلة الأدلة كاملة وسرية. وتعرض الصين على القفز إلى استنتاجات وسط شكوك. ويجب على الدول الأطراف والمجتمع الدولي تعزيز الإشراف على عمل الأمانة الفنية.

وتثني الصين على الحكومة السورية لتعاونها النشط مع الأمانة الفنية وتشجع الطرفين على مواصلة اتصالاتهما وتعاونهما لحل المسائل المعلقة. وخلال الفترة من 7 إلى 25 شباط/فبراير، عقدت الحكومة السورية وفريق تقييم الإعلانات الجولة الرابعة والعشرين من المشاورات الفنية. وبمساعدة سورية، زار فريق تقييم الإعلانات ثلاثة مرافق ذات صلة، أعلنت عنها سورية وأجرى مقابلتين. وفي 9 آذار/مارس، أرسلت سورية مذكرة شفوية إلى الأمانة الفنية تقدم فيها مزيدا من المعلومات عن المسائل المعلقة. وتستحق تلك التفاعلات التقدير. ويجب على الأمانة الفنية أن تتعامل مع الإعلان السوري الأولي بشأن الأسلحة الكيميائية بطريقة موضوعية ومحايدة وأن تعزز التنسيق مع سورية وتمتتع عن ممارسة المعايير المزدوجة والتسييس.

وفي الوقت الحاضر، يواجه المجتمع الدولي خلافات حادة حول التحقيقات بشأن الاستخدام المزعوم للأسلحة الكيميائية في سورية. وتواصل منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والحكومة السورية تعاونهما في محاولة لحل المسائل المتصلة بالإعلان. وفي هذا السياق، فإن إرغام مؤتمر الدول الأطراف على اتخاذ إجراءات على عجل لن يؤدي إلا إلى زيادة الانقسام بين الدول الأطراف وإلى زيادة تسييس عمل منظمة حظر الأسلحة الكيميائية. ومن شأن ذلك أن يزيد من تقويض سلطة وفعالية الهيكل الدولي لحظر الأسلحة الكيميائية وأن يضر بالمصالح المشتركة للمجتمع الدولي. وتشعر الصين بقلق بالغ إزاء ذلك. ويجب إعادة التحقيق في الاستخدام المزعوم للأسلحة الكيميائية في سورية والتعامل معه إلى إطار اتفاقية الأسلحة الكيميائية. ونأمل أن تعود منظمة حظر الأسلحة الكيميائية إلى تقليدها فيما يتعلق باتخاذ القرارات بتوافق الآراء. وهذه مسؤولية مشتركة تقع على عاتق جميع الدول الأطراف وتستخدم المصالح المشتركة للجميع.

## المرفق الثالث

## بيان نائب الممثل الدائم لإستونيا لدى الأمم المتحدة، غيرت أوفارت

أشكر الممثلة السامية إيزومي ناكاميتسو على إحاطتها. ونقدر كثيرا دعواتكم إلى تعاون سورية وإلى توحيد مجلس الأمن لضمان المساءلة عن استخدام الأسلحة الكيميائية.

يظل التقرير الشهري للمدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية عن التقدم المحرز في إزالة الأسلحة الكيميائية في سورية من دون تغيير إلى حد كبير. لم يُحرز أي تقدم. وهذا هو التقرير التسعون منذ عام 2014، ولا تزال القضايا المعلقة فيما يتعلق بالإعلان الأولي قائمة. ومما يثير القلق أن إحداها تتعلق بمنشأة لإنتاج الأسلحة الكيميائية، لا تزال سورية تنفي استخدامها في أي وقت مضى لهذه الأغراض، وذلك على النقيض من الحقائق والأدلة التي تثبت عكس ذلك.

إن النزاع المستمر منذ عقد في سورية يُظهر تجاهل نظام الأسد الصارخ للقواعد والالتزامات الدولية. ونرحب بتصميم الدول الأعضاء في منظمة حظر الأسلحة الكيميائية على اتخاذ إجراء. وقد اتخذ المجلس التنفيذي للمنظمة قرارا في تموز/يوليه 2020، ردا على النتائج التي توصل إليها التقرير الأول لفريق التحقيق وتحديد الهوية. وخلص ذلك التقرير إلى أن القوات المسلحة السورية استخدمت الأسلحة الكيميائية ضد شعبها في ثلاث حالات في اللطامنة في آذار/مارس 2017.

ونظرا لعدم امتثال سورية لقرار المجلس التنفيذي، فُدم مشروع قرار في تشرين الثاني/نوفمبر 2020 إلى مؤتمر الدول الأطراف في منظمة حظر الأسلحة الكيميائية بالنيابة عن 46 دولة، بما فيها إستونيا. ونأمل أن يتخذ المؤتمر، بمجرد انعقاده مجددا في وقت لاحق من هذا الشهر، الإجراء المناسب لإظهار أن هناك عواقب وخيمة لاستخدام الأسلحة الكيميائية.

إن إستونيا على اقتناع بأن الاستجابة القوية من قبل مجلس الأمن ضرورية لمحاسبة المسؤولين وللسعي إلى تحقيق العدالة للضحايا ومنع تكرار هذه الهجمات. وتقع على عاتق مجلس الأمن وجميع أعضائه مسؤولية عن حماية النظام الدولي لعدم الانتشار، الذي يشكل أساس أمننا الجماعي. واستخدام سلاح دمار شامل من قبل أي شخص وفي أي مكان غير مقبول ولا يمكن أن يصبح مقبولا.

ختاما، أود أن أؤكد من جديد ثقة إستونيا الكاملة في العمل المهني والمستقل والمحايد لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية وأمانتها الفنية. ونرفض رفضا قاطعا محاولات تشويه سمعة تلك الهيئة من أجل إخفاء جرائم نظام الأسد وتجنب المساءلة. وندعو النظام السوري إلى التعاون مع الأمانة الفنية وآليات التحقيق التابعة لها بشكل نشط وكامل. وندعو الاتحاد الروسي إلى الكشف على وجه السرعة وبصورة كاملة وشفافة عن ملابس تسميم السيد نافالني باستخدام عامل مؤثر على الأعصاب من فئة نوفيتشوك وإبلاغ مجلس الأمن بهذا الخصوص.

## بيان نائبة الممثل الدائم لفرنسا لدى الأمم المتحدة، ناتالي برودهيرست إستيفال

[الأصل: بالفرنسية]

أشكر السيدة ناكاميتسو على إحاطتها.

مع نشر فريق تقييم الإعلانات في الميدان في شباط/فبراير، أُتيحت فرصة للنظام لتوضيح إعلانه الأولي. ولا يدهشني أن أرى أنه لم يُحرز أي تقدم. ومن الواضح أن النظام لا يزال يكذب ويخفي الحقيقة ولا يفي بالتزاماته الدولية.

إن الإعلان الأولي غير كامل، كما نعلم جميعاً. ومع ذلك، لا تزال سورية تنفي الأدلة. وقد حاولت أن توضح أن موقع الإنتاج غير المعلن عنه كان بنية تحتية مدنية. ولكن أحداً لم يقتنع بهذه التفسيرات.

ويعي الجميع مسؤولية النظام السوري والأعمال البغيضة التي هو مسؤول عنها. ولذلك، فإن فرنسا ستولي اهتماماً وثيقاً لاستنتاجات التقارير المقبلة لفريق التحقيق وتحديد الهوية التابع لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية. وأقول إننا سنكفل، بحزم شديد، محاسبة النظام.

لم يفعل النظام أي شيء كان متوقفاً منه. ولهذا السبب، لجأت فرنسا، إلى جانب شركائها، إلى تفعيل العواقب. وفي تشرين الثاني/نوفمبر الماضي، قدمنا مشروع قرار إلى الأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية بالنيابة عن 46 وفداً، يتعلق أساساً بتعليق حقوق التصويت للنظام السوري ومنعه من الترشح للمجلس التنفيذي للمنظمة إلى أن تمتثل سورية لالتزاماتها بموجب اتفاقية الأسلحة الكيميائية. وسيقدم مشروع القرار ذلك خلال الجزء الثاني من الدورة الخامسة والعشرين لمؤتمر الدول الأطراف في الاتفاقية والذي يبدأ أعماله في لاهاي في 20 نيسان/أبريل. وندعو جميع الدول الأطراف إلى تأييد مشروع القرار لكي تؤكد من جديد أن استخدام الأسلحة الكيميائية أمر غير مقبول وأن الانتهاكات المتكررة للاتفاقية لا يمكن أن تمر من دون رد.

وأود أيضاً أن أشيد مرة أخرى بالعمل المهني جدا الذي تقوم به منظمة حظر الأسلحة الكيميائية. ويؤسفني أن بعض الدول تواصل توجيه اتهامات لا أساس لها ضدها. إنها اتهامات لا قيمة لها وتتم، أولاً وقبل كل شيء، عن الانعدام التام للمسؤولية.

أقول هذا بجديّة: تشكل عودة ظهور الأسلحة الكيميائية في العالم تهديداً رئيسياً للسلم والأمن الدوليين. ولا يمكننا أن نسمح للأسلحة الكيميائية بأن تصبح واقعا جديداً. واستخدام هذه الأسلحة هو عمل لاإنساني ويجب أن يظل من المحرمات المطلقة. وهذه مسؤولية المجلس.

ولا تزال مكافحة الإفلات من العقاب والحظر التام لاستخدام الأسلحة الكيميائية من أولوياتنا. وهذا ما كرره وزير الخارجية، إلى جانب 17 وزيرا من وزراء الخارجية الأوروبيين الآخرين، بوضوح شديد في بيان مشترك الأسبوع الماضي. ونحن مدينون للضحايا، الذين يلجأ بعضهم الآن إلى المحاكم الوطنية، بفتح سبل جديدة للوصول إلى العدالة.

## المرفق الخامس

## بيان البعثة الدائمة للهند لدى الأمم المتحدة

أود أن أشكر وكالة الأمين العام والممثلة السامية لشؤون نزع السلاح، إيزومي ناكاميتسو، على إحاطتها.

وقد أحطنا علماً بآخر المستجدات بشأن الجولة الرابعة والعشرين من المشاورات بين فريق تقييم الإعلانات والسلطة الوطنية السورية، التي جرت خلال الفترة من 7 إلى 25 شباط/فبراير 2021. وعقد فريق تقييم الإعلانات اجتماعات تقنية مع ممثلي السلطة الوطنية السورية، وزار ثلاثة مواقع معلنة - مرفقا لإنتاج الأسلحة الكيميائية ومرفقين لتخزين الأسلحة الكيميائية - وأجرى مقابلتين بشأن مسألة عالقة. وتلقت الأمانة الفنية أيضاً إيضاحات إضافية من الجمهورية العربية السورية بشأن نتائج العينات التي جمعت خلال الجولة الثالثة والعشرين من مشاورات فريق تقييم الإعلانات. ونحيط علماً بالتعاون الذي أبدته السلطات السورية عبر جميع تلك التطورات.

وتعترف الهند بجهود الأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية ضمن فريق تقييم الإعلانات وبعثة تقصي الحقائق. وسننتظر المزيد من المعلومات المستجدة بشأن هذه الآليات، بما في ذلك عمليات التفتيش التي أجريت في مرافق المركز السوري للدراسات والبحوث العلمية خلال الفترة من 8 إلى 13 تشرين الثاني/نوفمبر 2020.

ونأمل أن المشاركة والتعاون الجاريين بين سورية والأمانة الفنية سيجرزان المزيد من التقدم خلال الأشهر المقبلة نحو التسوية المبكرة لجميع المسائل العالقة. وفي هذا الصدد، نرحب بالاتفاق المبدئي الذي تم التوصل إليه في بداية هذا العام لتمديد الاتفاق الثلاثي بين حكومة سورية ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع لمدة ستة أشهر أخرى لتيسير الأنشطة التي صدر بها تكليف في سورية. ونأمل أن يوقع اتفاق التمديد قريباً.

وما فتئت الهند تؤكد على ضرورة إجراء تحقيق محايد وموضوعي في أي ادعاء باستخدام الأسلحة الكيميائية، مع الالتزام الصارم بالأحكام والإجراءات المنصوص عليها في اتفاقية الأسلحة الكيميائية. وينبغي معالجة أي شواغل أو خلافات على أساس المشاورات والتعاون بين جميع الأطراف المعنية والأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية. وثمة حاجة إلى تحليل موضوعي بين أعضاء المجلس لما تحقق منذ اتخاذ القرار 2118 (2013)، عقب انضمام الجمهورية العربية السورية إلى اتفاقية الأسلحة الكيميائية.

وتولي الهند أهمية كبيرة لاتفاقية الأسلحة الكيميائية، وهي صك فريد وغير تمييزي لنزع السلاح، ونموذج لإزالة فئة كاملة من أسلحة الدمار الشامل. وقد قدمت الهند مساهمة مالية قدرها مليون دولار للصندوق الاستئماني لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية لتمويل الأنشطة المتعلقة بتدمير المخزونات الكيميائية والمرافق ذات الصلة في سورية.

وتظل الهند تشعر بالقلق إزاء إمكانية وقوع أسلحة الدمار الشامل في أيدي الكيانات الإرهابية والإرهابيين. ومن دواعي القلق الشديد أن تورط الأطراف الفاعلة الخارجية في سورية يشكل حافزاً لتنامي الإرهاب في سورية وفي المنطقة. ويساورنا القلق إزاء التقارير المتكررة عن عودة ظهور جماعات مثل تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام في المنطقة. ولا يسعنا الانصراف عن مكافحتنا لهذه الجماعات الإرهابية.

وقد دأبت الهند على الدعوة بثبات إلى التوصل إلى حل شامل وسلمي للنزاع السوري من خلال حوار يقوده السوريون بتيسير من الأمم المتحدة، ويراعي التطلعات المشروعة للشعب السوري، وفقاً للقرار 2254 (2015). وقد أسهمنا في عودة الحياة الطبيعية إلى سورية وإعادة بنائها من خلال المساعدات الإنسانية وتنمية الموارد البشرية.

واسمحوا لي أن أختتم بياني بالتأكيد مجدداً على دعمنا لكل من عمليتي جنيف وأستانا لإيجاد حل سريع للنزاع الدائر في سورية منذ عقد من الزمن.

## المرفق السادس

## بيان الممثلة الدائمة لأيرلندا لدى الأمم المتحدة، جيرالدين بيرن ناسون

أود أن أشكر وكالة الأمين العام والممثلة السامية ناكاميتسو، على إحاطتها اليوم.

وتدين أيرلندا إدانة قاطعة أي استخدام للأسلحة الكيميائية في أي وقت وفي أي مكان. ولكن من الواضح أن هذا النوع من الخطاب لا يقودنا إلى أي نتيجة. وما نحتاج إلى القيام به هو العمل - العمل معا. والإجراء الأول الذي ينبغي اتخاذه هو إجراء بسيط نسبيا: علينا أن نتمسك بشكل لا لبس فيه بالحظر الدولي المفروض على استخدام هذه الأسلحة المروعة.

وعندما انضمت سورية إلى اتفاقية الأسلحة الكيميائية ومرفقها بشأن التنفيذ والتحقق، أخذت على عاتقها التزامات قانونية واضحة. وأصدر المجلس التنفيذي لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، في قراره المؤرخ 27 أيلول/سبتمبر 2013، تعليمات إلى المنظمة بإجراء عمليات تفتيش، بما في ذلك في المواقع والمرافق حسب الاقتضاء، لكفالة وفاء سورية بتلك الالتزامات. ومنذ ذلك الحين، أصبحت عمليات التفتيش التي تقوم بها المنظمة آليات مكرسة، ولا سيما فريق تقييم الإعلانات، وبعثة تقصي الحقائق، وآلية التحقيق المشتركة، وفريق التحقيق وتحديد الهوية.

لكن مع مرور الوقت كذلك، ومع قيام المنظمة بعملها الذي كلفت به، ظهر نمط واضح من تهريب سورية. وبقيت بعض المواد دون إعلان أو قدمت عنها إعلانات خاطئة. وكان التعاون السوري متقطعا ومحدودا. وبعد سبع سنوات، ازداد الإعلان الأولي طولا، كما ازدادت خطورة ثغراته وتناقضاته. وقد أعرب المجلس التنفيذي لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية وأعضاء مجلس الأمن مرارا وتكرارا عن قلقهم، ولكن سورية تجاهلت هذه الشواغل.

وما يجعل هذه المسألة بهذه الدرجة من الخطورة هو نمط واضح آخر: وهو الاستخدام الموثق والمتكرر للأسلحة الكيميائية في سورية منذ عام 2013. وقد وجدت منظمة حظر الأسلحة الكيميائية في سبع مناسبات حتى الآن أن الأدلة تبرر إسناد الاستخدام إلى السلطات السورية. وكذلك يجري التحقيق في حوادث أخرى. وقد ردت سورية بالسعي إلى تقويض الجدارة المهنية للمنظمة وسلطانها. ونرى أن هذا أمر غير مقبول.

فمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية أساسية للتصدي لحيازة الأسلحة الكيميائية واستخدامها. وهي صاحبة الولاية الرئيسية ولديها من الخبرة الفنية والتجربة ما يمكنها من تقديم مشورة موثوقة بشأن هذه المسائل. وعلى المجتمع الدولي، وهذا المجلس بصفة خاصة، أن يتصرف على وجه السرعة وبوحدة لمعالجة مسألة هذا الاستخدام الموثق للأسلحة الكيميائية في سورية.

وتقع على عاتق السلطات السورية، بدورها، مسؤولية معالجة المسائل المتعلقة بالامتثال لاتفاقية الأسلحة الكيميائية وإيضاحها بشكل كامل. ويتعين على سورية أن تفعل ما وعدت به، وما هي ملزمة قانونا به: الإعلان عن جميع مخزونات ومراقبتها من الأسلحة الكيميائية وتدميرها.

وقدد حدد المجلس التنفيذي لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية في تموز/يوليه 2020 الإجراءات الواضحة التي يجب على سورية اتخاذاها للعودة إلى الامتثال لاتفاقية الأسلحة الكيميائية. وتأسف أيرلندا بشدة لاختيار سورية عدم اتخاذ إجراء بهذا الشأن. ونحث سورية مرة أخرى على التحرك فورا للامتثال لهذا القرار.

ونظرا لهذه الظروف، ستؤيد أيرلندا القرار المقترح بشأن سورية في مؤتمر الأطراف المقرر عقده في وقت لاحق من هذا الشهر. ونظرا لرفض سورية المستمر الوفاء بالتزاماتها وفي ضوء شواغل المجتمع الدولي، نعتقد أن المؤتمر يجب أن يتخذ جميع الإجراءات المناسبة لمعالجة عدم امتثال سورية.

## المرفق السابع

## بيان نائب الممثل الدائم لكينيا لدى الأمم المتحدة، مايكل كيبوينو

أشكر السيدة إيزومي ناكاميتسو على إحاطتها وعلى موافقتنا بصورة منتظمة بأخر المستجدات بشأن الأنشطة الجارية في منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، بما في ذلك التحقيقات بشأن استخدام الأسلحة الكيميائية.

ونحيط علما كذلك بالتقرير الشهري التسعين للمدير العام بشأن حظر الأسلحة الكيميائية.

أود أن أعيد تأكيد اقتناع كينيا وإيمانها بأن استخدام الأسلحة الكيميائية في أي مكان ومن جانب أي شخص يشكل انتهاكا واضحا وغير مقبول للقانون الدولي. وبالفعل، ما من قضية يمكن أن تيرر استخدام سلاح دمار شامل من قبل أي طرف وتحت أي ظرف من الظروف مهما كان. وبالتالي، يجب التحقيق في أي ادعاءات باستخدام هذه الأسلحة بطريقة مهنية وشفافة، بما يتفق والصكوك والمعايير الدولية المعمول بها.

ونحيط علما بتقديم الجمهورية العربية السورية تقريرها الشهري الثامن والثمانين عن الأنشطة التي تجري على أراضيها فيما يتعلق بتدمير أسلحتها الكيميائية ومرافق إنتاجها إلى المجلس.

وترحب كينيا بنشر فريق تقييم الإعلانات في سورية وتحيط علما بالذاكرة الدبلوماسية اللاحقة من الجمهورية العربية السورية والتي تتضمن مزيدا من الإيضاحات بشأن نتائج تحليل العينات. ونتطلع إلى تلقي المزيد من المستجدات بشأن نتائج عملية النشر، آمليين أن تتضمن إفادات بحدوث تقدم.

وترحب كينيا كذلك بالإحاطات المنتظمة التي تقدمها منظمة حظر الأسلحة الكيميائية إلى الدول الأطراف بشأن حالة الأنشطة التي صدر بها تكليف في الجمهورية العربية السورية، بما في ذلك عمل فريق تقييم الإعلانات وبعثة قصي الحقائق وفريق التحقيق وتحديد الهوية. ونحن نرحب بهذه الإحاطات لأنها تشكل عنصرا حاسما لضمان الشفافية في دور منظمة حظر الأسلحة الكيميائية وأمانتها الفنية في مجال التحقيق.

وكما ورد في بياناتنا السابقة، نعتقد كينيا أن الانتهاء من هذه التحقيقات وإغلاقها على وجه السرعة سيسمح للمجلس بتوجيه اهتمامه الكامل إلى مساعدة الشعب السوري على التوصل إلى حل مستدام للأزمة السياسية المستمرة منذ عقد من الزمن. ولذلك، ندعو إلى توثيق التنسيق بين سورية ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، لا سيما في حل الثغرات والتناقضات والتضاربات التي تم تحديدها.

وتكرر كينيا تضامنها مع الشعب السوري ودعمها له في سعيه إلى إيجاد حل مستدام من خلال حوار شامل للجميع بقيادة السوريين، يهدف إلى التوصل إلى حل سياسي يستجيب حقا لإرادة واحتياجات الملايين من الشعب السوري الذين عانوا لفترة طويلة جدا.

## بيان الممثل الدائم للمكسيك لدى الأمم المتحدة، خوان رامون دي لا فوينتي راميريس

[الأصل: بالإسبانية]

نشكر الممثلة السامية لشؤون نزع السلاح، إيزومي ناكاميتسو، على إحاطتها بشأن التحقيقات التي تجريها مختلف الآليات التي أنشأتها الأمم المتحدة ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية لتوضيح الأحداث المتعلقة باستخدام الأسلحة الكيميائية في سورية. وأرحب بالممثل الدائم لسورية في هذه الجلسة.

إن الهدف من هذه التقارير، في نظر المكسيك، هو الإبلاغ عن التقدم المحرز في الامتثال للقرار 2118 (2013) نحو التوصل إلى حل. ولا يمكن لمجلس الأمن أن يمضي قدما في ممارسة الاتهامات المتبادلة أو التجريد التلقائي من الأهلية بشأن مسألة حساسة كهذه. وينبغي لنا أن نحاول تشجيع الحوار بدلا من الاستقطاب.

ويمكن لمجلس الأمن أن يبحث عن سبل جديدة للتعاون. ومن بين هذه الخطوات، أعرض ما يلي لكي ينظر فيه المجلس:

أولا، نلتزم بتعزيز وحدة المجلس وقيادته في إدانة استخدام الأسلحة الكيميائية من قبل أي طرف وتحت أي ظرف من الظروف. وبمعنى آخر، يجب علينا أن ندافع عن قاعدة مناهضة الأسلحة الكيميائية وآثارها اللاإنسانية وأن ندعم ولاية منظمة حظر الأسلحة الكيميائية وأن نؤيد دعوة جميع أطرافها إلى الامتثال لاتفاقية الأسلحة الكيميائية.

ثانيا، يجب علينا أن نسهل إجراء حوار غير رسمي أكثر انتظاما بين أعضاء مجلس الأمن والأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية بطريقة شاملة للجميع، تلقي الضوء على عملية صنع القرار داخل المجلس وتتيح لنا استعراض المسائل المعقدة وتحليلها بموضوعية. ويجب أن يتم كل ذلك من دون المساس باستمرارنا في تلقي التقارير التي ينص عليها القرار 2118 (2013).

ثالثا، ندعو الأمين العام إلى مضاعفة مساعيه الحميدة بين سورية والأطراف المعنية وإلى أن يناقش بموضوعية ودقة التقارير المتعلقة باستخدام الأسلحة الكيميائية في ذلك البلد من أجل نزع فتيل الاستقطاب السياسي الذي تولده وأن يواصل دعم سورية في الوفاء بالتزاماتها كدولة طرف في اتفاقية الأسلحة الكيميائية.

إن وفد المكسيك مستعد لمناقشة وتحديد هذه وغيرها من المقترحات التي من شأنها أن تسمح لنا بالنهوض بالحوار الدبلوماسي والسياسي، لأن هذه هي الطريقة الوحيدة التي يمكن أن تساعدنا على الخروج من المأزق الذي نجد أنفسنا فيه.

## المرفق التاسع

## بيان البعثة الدائمة للنيجر لدى الأمم المتحدة

[الأصل: بالفرنسية]

أشكر وكالة الأمين العام إيزومي ناكاميتسو على إحاطتها.

تكرر النيجر دعمها لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية التي ينبغي الإشارة إلى أن عملها ضروري لمنع وردع استخدام هذه الأسلحة وفقا للمعايير الدولية، ولا سيما اتفاقية الأسلحة الكيميائية، وغيرها من المعاهدات المتعددة الأطراف أو الثنائية ذات الصلة.

ونأمل أن نرى استئنافا كاملا لنشر بعثات منظمة حظر الأسلحة الكيميائية في سورية بمجرد رفع التدابير التقييدية المتخذة بسبب جائحة مرض فيروس كورونا. ومن المهم إجراء هذه التحقيقات بطريقة شفافة وشاملة للجميع فيما يتعلق بكل الحوادث التي تم تحديدها وتلك المشتبه في حدوثها.

وسيتطلب الحل النهائي لمسألة الأسلحة الكيميائية السورية من مجلس الأمن أن يبرهن على وحدته فيما يتعلق بوجهة وأهداف عمل منظمة حظر الأسلحة الكيميائية في سورية. كما إنه يقتضي تعاوننا صريحا وأوثق بين الأمانة الفنية والحكومة السورية بغية تسليط الضوء على استخدام هذه الأسلحة على أراضيها. وهذا الحوار الصريح الجاري بين الأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية والحكومة السورية سيساعد على حل المسائل المتعلقة بالإعلان الأولي لسورية، وفي نهاية المطاف إحراز التقدم في عمل فريق تقييم الإعلانات، تمشيا مع اتفاقية الأسلحة الكيميائية، وقرار المجلس التنفيذي EC-M-33/DEC.1 والقرار 2118 (2013).

وختاماً، يود وفد بلدي أن يكرر رفضه القاطع لجميع استخدامات الأسلحة الكيميائية، بغض النظر عن الظروف أو الدافع أو الفاعل.

### بيان نائبة الممثلة الدائمة للنرويج لدى الأمم المتحدة، ترين هايمبريك

أشكر الممثلة السامية لشؤون نزع السلاح، السيدة ناكاميتسو، على إحاطتها. كما أشكر المدير العام أرياس والأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية على تقريرهما الشهري عن التقدم المحرز نحو إزالة برنامج الأسلحة الكيميائية السوري إزالة تامة.

من المخبى للأمال أننا نلاحظ بأسف أنه لم تحدث سوى تطورات قليلة بشأن هذه المسألة الحرجة، حتى في ظل الخلفية المحزنة المتمثلة في أن سورية عاشت للتو ذكرى مرور 10 سنوات على النزاع. والآن غدا ستحل ذكرى مرور ثلاث سنوات على الهجمات الكيميائية القاتلة في دوما. وفي كل ذكرى سنوية وكل يوم يمر، نسمح بتآكل القاعدة العالمية التي كانت قوية ذات يوم ضد استخدام الأسلحة الكيميائية. ويجب ألا نتسامح مع هذا الإفلات من العقاب. وفيما يتعلق بالتقرير الأخير، نرحب بالمعلومات المستكملة التي قدمها المدير العام عن الاجتماعات التقنية التي عقدت في شباط/فبراير مع السلطة الوطنية السورية والزيارات إلى ثلاثة من المواقع المعلنه. ويسرنا أن الأمانة الفنية تمكنت من مواصلة أنشطتها وارتباطاتها التي صدر بها تكليف، على الرغم من صعوبات السفر أثناء الجائحة. لكن من المثير للقلق أن الأدلة التي تم جمعها من عمليات التفتيش لا تزال إلى حد كبير دون إجابة من جانب السلطات السورية. ولا تزال 19 من أصل 22 مسألة دون حل. وهذا العدد الكبير من المسائل والشغرات وأوجه عدم الاتساق المعلقة يثير قلقا بالغا.

ونشعر بالانزعاج على نحو خاص إزاء الخلاف الوقائي بشأن وجود غاز أعصاب كيميائي في عينات الموقع التي أخذت في أيلول/سبتمبر 2020. وكما يوضح التقرير الشهري لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، فإن التفسيرات السورية الأخيرة "لا يمكن اعتبارها دقيقة وكاملة". فالخبراء السوريون لا يشرحون أو يبررون بشكل كاف وجود عوامل الأعصاب الكيميائية التي عثر عليها في المرفق السابق لإنتاج الأسلحة الكيميائية.

ولا نزال نشعر بقلق عميق إزاء رفض سورية المستمر تقديم المعلومات التي ستحل هذه المسألة، فضلا عن المسائل المعلقة الـ 18 الأخرى. ويجب على سورية أن تعلن عن جميع عوامل الحرب الكيميائية المنتجة أو المستخدمة كأسلحة في هذا الموقع. وندعو سورية مرة أخرى إلى التعاون الكامل مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية وحل جميع المسائل المعلقة. ونكرر التأكيد على أن الجمهورية العربية السورية يجب أن تفي بالتزاماتها وفقا لاتفاقية الأسلحة الكيميائية.

ويجب مساءلة المسؤولين عن استخدام الأسلحة الكيميائية من خلال آليات العدالة الجنائية الوطنية أو الدولية الموثوقة. ونحن مدينون للضحايا والناجين بضمان محاسبة الذين ارتكبوا هذه الهجمات الشنيعة.

وأود أن أختتم بياني بالتأكيد على ثقة النرويج الثابتة في المدير العام أرياس والأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية. ونرفض رفضا قاطعا أي جهود لتشويه سمعة عملها الهام.

## المرفق الحادي عشر

## بيان النائب الأول للممثل الدائم للاتحاد الروسي لدى الأمم المتحدة، ديمتري بوليانسكي

[الأصل: بالروسية]

في البداية، أود أن أشدد على أن جميع الوفود المشاركة في مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأسلحة الكيميائية تراقب الآن ما يمكن تسميته بالمشهد الأخير في مسرحية من إخراج زملائنا الغربيين عرضت في لاهاي. وفي غضون أسبوعين، ستستأنف الدورة الخامسة والعشرون لمؤتمر اتفاقية الأسلحة الكيميائية أعمالها. وعلى مدى عدة أشهر، شهد المؤتمر محاولات لتمرير مشروع مقرر غير مسبوق سيشل سورية في منظمة حظر الأسلحة الكيميائية. وقد عرض مشروع المقرر هذا على المؤتمر على نحو يتنافى مع معايير اتفاقية الأسلحة الكيميائية ودون أن ينظر فيه المجلس التنفيذي مسبقاً. وهذا الاقتراح الذي سيتسبب في شلل سورية سيجرمها من حقها في التصويت في مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأسلحة الكيميائية وفي المجلس التنفيذي، أو انتخابها لعضوية المجلس أو استضافة أي أحداث تتعلق بالمؤتمر والمجلس التنفيذي وآلياته الفرعية.

وبكل صراحة أقول لكم أنه كان واضحاً منذ البداية أن هذه الفكرة برمتها كانت متعمدة. وشمل هذا "العرض المسرحي" عدة مشاهد. أولاً، في انتهاك لقواعد وممارسات منظمة حظر الأسلحة الكيميائية العريقة - وعلى رأسها مبدأ توافق الآراء - أنشأت الأمانة الفنية فريق التحقيق وتحديد الهوية غير المشروع. فقد تحدى فريق التحقيق وتحديد الهوية مبادئ التحقيق، بما في ذلك ما يسمى "تسلسل العهدة"، وأصدر تقريراً غنياً بالأخطاء الوقائعية والتقنية. ويتهم التقرير السوريين باستخدام الأسلحة الكيميائية في مناسبتين. وشكك خبراء مستقلون على نحو جيد وحقوقي في مصداقية هذا التقرير. وقد تبادلنا حججنا المفصلة بشأن هذه المسألة في الجمعية العامة ومجلس الأمن في وقت مبكر من حزيران/يونيه من العام الماضي.

بيد أن قيادة الأمانة الفنية لا تزال تتجاهل هذا الانتقاد. وعلى ما يبدو، فإن ذلك علامة على أن فريق التحقيق وتحديد الهوية، وقبل المشهد الأخير في المسرحية، سيفاجئنا مرة أخرى من خلال الإبلاغ عن "تحقيق زائف" آخر ونتائج المعادية لسورية. وليس لدينا شك في ذلك. كما أننا لا نشك في أن زملائنا الغربيين سيسارعون إلى تفسير ذلك المنتج غير الأخلاقي على أنه دليل مزعوم على استخدام دمشق للأسلحة الكيميائية. واسمحوا لي أن أثبت عزمكم بالقول أنه لن يحقق شيئاً سوى تأكيد أمر واحد. إنه سيؤكد أن أساليبكم في تشويه صور دمشق، دون تقديم أي أدلة دامغة أو جديرة بالثقة، ظلت على حالها إلى حد كبير وأنكم لن تحققوا أي مكاسب إضافية.

ومهما يكن من أمر، في صيف عام 2020، أشارت الوفود الغربية إلى تقرير فريق التحقيق وتحديد الهوية المتحيز سياسياً وغير المقنع المذكور أعلاه لدفع المجلس التنفيذي لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية إلى توجيه إنذار نهائي غير واقعي إلى سورية، طالبها بإعلان الأسلحة الكيميائية ومرافق الإنتاج غير الموجودة لدى سورية ببساطة. ومن الواضح أنه لا يمكن تلبية هذه المطالب. وما سيأتي بعد ذلك مجرد مسألة شكلية. المدير العام يتأكد من عدم امتثال سورية المزعوم بموجب قرار للمجلس التنفيذي. والآن يقترح على مؤتمر الدول الأطراف "معاقبة" دمشق بشلل سورية في منظمة حظر الأسلحة الكيميائية.

بيد أن السلطات السورية واصلت تعاونها مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية طوال هذا الوقت - على الرغم من الضغوط الهائلة والاتهامات الرهيبة التي وجهها الزملاء الغربيون وأعمال التلاعب الصارخة من جانب الأمانة الفنية، ناهيك عن الظروف الطارئة للجائحة.

والتقرير الحالي للأمين العام دليل آخر على ذلك. وأود أن أشدد على أن الفقرتين 11 و 12 تتناولان المشاورات التي أجراها فريق تقييم الإعلانات والسلطات السورية المعنية في شباط/فبراير. وشملت هذه الاتصالات زيارات إلى المرافق واجتماعات مع خبراء سوريين واستقصاءات. وقدم الجانب السوري تفسيرات فيما يتعلق بجميع "المسائل المعلقة". ولسوء الحظ، كان الرد هو أن الإعلان السوري الأولي "ناقص" و"معيّب" وما إلى ذلك. ولكن تبقى الحقيقة هي أن الحوار جار وأن هناك تقدماً في تفاعل سورية مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، في جملة أمور، من حيث الإعلان الأولي.

وعلاوة على ذلك، وكما علمنا من تقرير المدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية في دورة المجلس التنفيذي في آذار/مارس، فقد أدت الجائحة إلى توقف جميع أنشطة التفتيش تقريبا التي تقوم بها المنظمة. فعلى سبيل المثال، أعيدت جدولة زيارة المجلس التنفيذي إلى الولايات المتحدة مرتين، ومن المتوقع الآن أن تتم في أجل لا يتعدى نهاية عام 2022. ولم تقوم منظمة حظر الأسلحة الكيميائية إلا بخمس زيارات قطرية إلى الدول التي أعلنت عن اكتشاف بعض المخزونات القديمة. إن سورية هي البلد الوحيد تقريبا الذي تقيم الأمانة الفنية معه حواراً منتظماً. فكيف يمكن أن تكون "المنتهك" الرئيسي، كما يحاول زملاؤنا الغربيون تأكيده؟

أحتكم على التفكير في الأمر - إذا لم تعد سورية قادرة على المشاركة في صنع القرار في منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، فما الفائدة من أن تواصل دمشق تعاونها مع المنظمة؟ ما هو الهدف النهائي بعد كل شيء؟ هل هو "سحق" سورية كما كان الحال مع العراق بعد أن روج وزير خارجية الولايات المتحدة هنا في الأمم المتحدة زورا لحيازة العراق على أسلحة الدمار الشامل، أم أن القصد هو التأكد من عدم حيازة أحد في الأراضي السورية على أي أسلحة كيميائية؟

وأود أن أعتزم الفرصة التي تنتجها هذه الجلسة لمجلس الأمن القادرة على الوصول إلى جمهور أكبر، لأدعو جميع الوفود، هنا وفي لاهاي على السواء، إلى التصرف بمسؤولية والوقوف ضد مشروع القرار المقترح لأنه يهدد بنقويض سلطة منظمة حظر الأسلحة الكيميائية ومجلس الأمن المسؤول عن تنفيذ القرار **2118 (2013)**. ولا ينبغي لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية ولا لأي محفل محترم آخر أن يتحول إلى أداة "لمعاقبة غير المرغوب فيهم" برميهم بادعاءات لا أساس لها من الصحة تتعلق باستخدام أسلحة الدمار الشامل. وربما ينتهي المطاف بأي بلد آخر ليشغل مكان سورية إذا قرر زملاؤنا الغربيون استخدام "نقوذ الأسلحة الكيميائية" للضغط عليه. ورفضكم القول بعجز سورية في منظمة حظر الأسلحة الكيميائية فإنكم ترفضون المعايير المزدوجة وتعملون على حماية نظام عالمي منصف لا مكان فيه لفرص القوة. وتجب المساواة بين جميع الدول فيما يتعلق بتسيخ القانون الدولي.

وأود أن أشدد على أن روسيا تدين بأشد العبارات استخدام الأسلحة الكيميائية من قبل أي كان ولأي غرض كان مثل غيرها من بقية الدول الأعضاء المسؤولة الأخرى في منظمة حظر الأسلحة الكيميائية. ونحن مصممون على توضيح جميع التطورات، ولدينا نحن وزملاؤنا السوريون الكثير من الحقائق التي تشير

إلى استخدام أو محاولة استخدام الأسلحة الكيميائية من قبل ما يسمى بالمعارضة السورية. وكما تدرک الأمانة العامة تماما فقد تشاطرت دمشق النتائج ذات الصلة مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية.

ولأجل معرفة الحقيقة، فنحن بحاجة إلى أن تقوم الأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية بما يفترض أن تفعله: الرصد غير المتحيز لامتثال الدول لاتفاقية الأسلحة الكيميائية. وعندئذ فقط يمكننا أن نتوقع إجراء تحقيقات مهنية ومحايدة منها. ويجب على الأمانة الفنية ألا تقدم مطالب مبالغ فيها لأحد البلدان بينما تغض الطرف عن أوجه القصور التي يعاني منها الآخرون في حالات مماثلة مع تجاهل الأسئلة التي تطرح على الجهات الفاعلة من غير الدول التي لا بد أن يرد ذكرها في هذا السياق. وللأسف، لا يزال أمام الأمانة الفنية طريق طويل إلى أن تشرع في العمل غير المتحيز حقاً.

وبالإضافة إلى ذلك، وصلت معظم الأدلة على عمليات التزوير والتلاعب والانتهاكات الداخلية المباشرة فيما يتعلق بالملف الكيميائي لسورية في إطار الأمانة الفنية للمنظمة إلى نقطة حرجة. ومن أبرز الأمثلة على ذلك الانتهاكات الصارخة خلال التحقيقات في الحادثين اللذين وقعا في خان شيوخون في نيسان/أبريل 2017 ودوما في نيسان/أبريل 2018. وبيّنت شهادات موظفين سابقين في المنظمة تزوير بعثة تقصي الحقائق لاستنتاجاتها تحت ضغط من قبل الدول الغربية. وبيّنت ذلك ممارسة قمع وتخفيف "المنشقين" الذين رفضوا المشاركة في هذا التزوير. ولن أذكر كل هذه الحقائق مرة أخرى لأننا قدمنا سرداً مفصلاً لذلك في بياناتنا السابقة.

وفي كانون الأول/ديسمبر 2020 قدمنا قائمة أسئلة إلى المدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية السيد فرناندو أرياس ولكننا لم نحصل على إجابات على أي منها سواء أثناء جلسة مجلس الأمن (انظر S/2020/1202) أو بعدها.

ويود زملاؤنا الغربيون أن يؤكدوا الحاجة إلى الشفافية في عمل المنظمة وأن يشيدوا بقيادة الأمانة الفنية على تمسكها بهذا المبدأ. ولكن هل تعتقد أن من الشفافية أن تحاول السيدة ناكاميتسو تقديم إجابات عن الأسئلة المحددة التي تطرحها دولة عضو في مجلس الأمن والتي لها صلة بالمواضيع التي نوقشت في منبر لاهاي؟ وهل من الشفافية أن تحاول السيدة ناكاميتسو الإجابة عنها بدلاً من رئيس الآلية المتخصصة؟ وفي غضون ذلك، يتزايد عدد الأسئلة التي لا تقتصر على الدول فحسب. واسمح لي بأن أقدم لكم مثلاً. لقد خاطبت مجموعة من الجهات الفاعلة العامة البارزة المدير العام أرياس في رسالة نشرتها في 8 شباط/فبراير منظمة غير حكومية معروفة - مؤسسة الشجاعة - تدعو فيها الأمانة الفنية إلى التحقيق في العديد من الممارسات الخاطئة بما في ذلك التزوير المبلغ عنه في التقرير عن حادث دوما. وتدعو الأمانة الفنية إلى تقديم رد علني على هذه الرسالة، لأن الصمت والاستخفاف سيعزز الشكوك في أن يكون للأمانة الفنية ما تخفيه. ولن يضيف اختباء المدير العام أرياس وراء ظهر السيدة ناكاميتسو إلى سلطة المنظمة في ضوء الاتهامات التي ذكرتها سابقاً.

وأتوقع التصريحات التقليدية من زملائنا الغربيين الذين يلقون باللوم على روسيا ويتهمونها بالسعي إلى تشويه وتقويض سلطة منظمة حظر الأسلحة الكيميائية. وليس هناك ما يدعم هذه الادعاءات. وعلى العكس من ذلك تكافح روسيا من أجل رد الاعتبار للمنظمة وتسعى إلى الحصول على إجابات عن الأسئلة التي تهم الجميع. ولا يمكن لمجلس الأمن أن يكون شاهداً محايداً على كيفية هدم إحدى الركائز المتعلقة بانتشار أسلحة الدمار الشامل من خلال التسييس. ويتمثل هدفنا المشترك في العمل على استعادة الثقة في المنظمة واستعادة

سلطتها. ونعتمد على دعم جميع أعضاء المجلس في هذا الشأن في جملة أمور بما في ذلك الاستجابة "للتكليف السياسي" المتوقع لفريق التحقيق وتحديد الهوية ريثما يتم التصويت عليه في لاهاي وغير ذلك من الخطوات المدمرة التي قد تعقب ذلك لتقويض المنظمة ونظام عدم انتشار أسلحة الدمار الشامل.

وإذا حقق خصوم سورية الذين يعارضون في الوقت نفسه القضاء الحقيقي على الأسلحة الكيميائية في جميع أنحاء أراضيها هدفهم فإننا سنعيش أوقاتا عصيبة جدا ولا تبشر بالخير سواء بالنسبة لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية أو التعاون الدولي في هذا المجال وفي الكثير من المجالات الأخرى.

## المرفق الثاني عشر

## بيان مستشارة البعثة الدائمة لسانت فنسنت وجزر غرينادين لدى الأمم المتحدة، دياني

## جيميشا برينس

أشكر أيضا الممثلة السامية لشؤون نزع السلاح، السيدة ناكاميتسو، على إحاطتها.

لا يزال تحويل المواد الكيميائية السامة إلى أسلحة يعدُّ أحد التهديدات الكبرى للسلم والأمن الدوليين. ويشكل استخدام الأسلحة الكيميائية في أي مكان ومن قبل أي شخص وتحت أي ظرف من الظروف انتهاكا مستهجنا للقانون الدولي وتجب إدانته من جانب المجتمع الدولي. فالأسلحة الكيميائية لا تميز بين المقاتلين والمدنيين ولها آثار مروعة. ويجب ألا يسمح للجناة بالقيام بأعمالهم تلك دون عقاب وتجب مساءلتهم.

ولا تزال منظمة حظر الأسلحة الكيميائية عنصرا هاما في سعينا لضمان ألا يستخدم العلم والتكنولوجيا التطبيقيين إلا من أجل تحقيق السلام والتقدم والازدهار للبشرية جمعاء. وتكرر سانت فنسنت وجزر غرينادين تأييدها لولاية منظمة حظر الأسلحة الكيميائية. وعليه نؤيد جميع الجهود الرامية إلى تعزيز قدرة المنظمة على ضمان أن تظل جودة عملها على أعلى مستوى. ويجب عليها أن تتسم دائما بالحياد والاستقلال وعدم التسييس وأن تكون قادرة على الصمود أمام التدقيق الصارم. وسيؤدي أي مستوى أقل من ذلك إلى تآكل الثقة في المنظمة وبالتالي يمنعها من أن تكون هيئة متعددة الأطراف وتعمل بشكل جيد وفعال.

وما زلنا نؤكد أهمية سد جميع الثغرات والتناقضات الواردة في الإعلان الأولي للجمهورية العربية السورية. ونشيد باستمرار التعاون بين الأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية وسورية في هذا الصدد، على الرغم من العوائق التي سببتها جائحة مرض فيروس كورونا. ونواصل تشجيع الحوار والمشاركة البناءة بين الأطراف لإحراز تقدم ملموس في هذه المسألة ذات الأهمية الخاصة.

وبينما نواصل مداولاتنا بشأن هذا الملف، ينبغي أن يظل الهدف الجماعي المتمثل في تحقيق عالم خال من الأسلحة الكيميائية في الصدارة. وعلى هذا النحو، يجب على مجلس الأمن والأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية عدم إغفال إخطارات الحكومة السورية بشأن استعدادات الجماعات المسلحة لاستخدام و/أو تليفق حوادث استخدام الأسلحة الكيميائية. وتتطلب هذه المسألة اهتماما عاجلا، وعلينا التزم بإجراء تقييم موضوعي.

ولا شك في أن هناك العديد من وجهات النظر المتباينة بشأن هذا الملف. ومع ذلك، يجب أن نسعى إلى تعزيز التعاون والحفاظ عليه لكفالة التنفيذ الكامل للقرار 2118 (2013) واتفاقية الأسلحة الكيميائية، وبالتالي حماية قاعدة مناهضة الحرب الكيميائية. وفي هذا السياق، ينبغي أن ننظر في وجهات نظر الحكومة السورية، فيما يتعلق بسيادة البلد وسلامته الإقليمية. وعلاوة على ذلك، ينبغي أن تعطي الدول الأعضاء في منظمة حظر الأسلحة الكيميائية الأولوية للسعي إلى اتخاذ قرارات قائمة على توافق الآراء، لمنع الاستقطاب والانقسام.

وفي الختام، نشيد بمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية لكفالة استمرار الدورة الخامسة والعشرين لمؤتمر الدول الأطراف على الرغم من الجائحة العالمية. ونتطلع إلى جزء ثانٍ مثمر للدورة، والمقرر أن يبدأ في 20 نيسان/أبريل.

## بيان الممثل الدائم لتونس لدى الأمم المتحدة، طارق الأدب

[الأصل: بالعربية]

أشكر الممثلة السامية لشؤون نزع السلاح ناكاميتسو على إحاطتها.

تشدد تونس على أنّ استخدام السلاح الكيميائي غير مقبول وغير مسموح في أي مكان أو تحت أي ظرف، ومهما كانت الدوافع والمبررات، كما أنه يعدّ خرقاً جسيماً للقانون الدولي وتهديداً خطيراً للسلم والأمن الدوليين. وإذ نجدد إدانتنا بأشدّ العبارات الممكنة لاستخدام السلاح الكيميائي، فإننا نؤكد على ضرورة مساءلة مرتكبي هذه الجرائم الفظيعة.

وفي هذا السياق، تعرب تونس عن تمسكها الثابت بنظام حظر الأسلحة الكيميائية وعدم انتشارها، ممثلاً في اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية، وجهازها التنفيذي، منظمة حظر الأسلحة الكيميائية.

إنّ هذا النظام القائم على القواعد والتوافق يُعدّ مكسباً للمجموعة الدولية من أجل إنهاء حياة واستخدام مواد كيميائية سامّة لأغراض عدائية ومنع انتشار هذه الفئة من أسلحة الدمار الشامل مجدداً، ويستدعي منا العمل المشترك من أجل تعزيزه والحفاظ على استدامته واستقراره خدمة للسلم والأمن والتنمية في العالم.

وترحب تونس باستئناف الحوار في دمشق بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والحكومة السورية حول ملفها الكيميائي، من خلال تنظيم الجولة الرابعة والعشرين للمشاورات الفنية بين فريق تقييم الإعلانات والحكومة السورية خلال شهر شباط/فبراير 2021 والمهام الميدانية المواكبة من فريق الأمانة الفنية.

ونحثّ على مواصلة التعاون والحوار بين الأمانة الفنية والحكومة السورية بروح من الانخراط البناء من أجل تسريع حسم المسائل العالقة، بما يضمن إيفاء سورية التام بالتزاماتها التعاقدية مع الأخذ بعين الاعتبار القيود التي لا زالت تفرضها جائحة كوفيد-19.

كذلك، نؤكد على ضرورة أن تخضع كافة ادّعاءات استخدام مواد كيميائية سامّة كأسلحة، بما فيها استخدامها من التنظيمات الإرهابية، لتحقيقات ضافية ومحيدة ومستقلة وشفافة.

وختاماً، تؤكد تونس مجدداً أنه تقع على عاتق المجتمع الدولي ومجلس الأمن بالخصوص، مسؤولية العمل بصفة جماعية ومنسقة حول الملف الكيميائي السوري. وهو في تقديرنا السبيل الأمثل لإغلاق هذا الملف بما يسهم أيضاً في حلّ الأزمة السورية.

## المرفق الرابع عشر

## بيان كبير مستشاري السياسات للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية لدى الأمم المتحدة، بن روبرتس

أشكر الممثلة السامية ناكاميتسو على إحاطتها اليوم. كما أشكر المدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، كما هو الحال دائما، على تقريره الشهري الأخير (انظر S/2021/305).

وتذكرنا الذكرى السنوية الأخيرة لهجمات اللطامنة وخان شيخون بالأسلحة الكيميائية وذكرى هجوم دوما غدا بسبب وجودنا هنا. نحن هنا بسبب الاستخدام المتكرر للأسلحة الكيميائية خلال النزاع السوري. نحن هنا لأن إعلانها الأولي للأسلحة الكيميائية، باعتراف سورية نفسها، لم يكن دقيقا وبسبب فشل سورية، على مدى سبع سنوات، في حل القضايا العالقة في ذلك الإعلان.

وكما أشار المدير العام في بيانه أمام المجلس التنفيذي لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية في 9 آذار/مارس، أدت عملية فريق تقييم الإعلانات إلى إعلان سورية لاحقا عن مرفق آخر لإنتاج الأسلحة الكيميائية، وأربعة مرافق إضافية للبحث والتطوير، وخمسة عوامل حرب كيميائية لم يعلن عنها من قبل، وعدة آلاف من الذخائر الكيميائية ذات العيار الكبير. وقد عدلت سورية الآن إعلانها 17 مرة.

ولا تزال تسع عشرة مسألة تتعلق بهذا الإعلان معلقة. وكما قال المدير العام أمام المجلس التنفيذي، تتعلق هذه المسائل بمصير عدة مئات من الأطنان من عوامل الحرب الكيميائية و/أو آلاف الذخائر الكيميائية، ومؤشرات على ثلاثة عوامل حرب كيميائية غير معلنة، وكميات غير معروفة، يحتمل أن تكون كبيرة، من عوامل الحرب الكيميائية. وفي حين أن التفاصيل المتعلقة ببعض هذه المسائل ذات طابع تقني بلا شك، فإن أهميتها لا لبس فيها وتقع تماما ضمن ولاية مجلس الأمن بموجب القرار 2118 (2013) وواجبه في صون السلم والأمن الدوليين.

لقد أدى فشل سورية في الوفاء بالتزاماتها إلى توصية المجلس التنفيذي بتعليق حقوق وامتيازات سورية في منظمة حظر الأسلحة الكيميائية إلى أن تتخذ خطوات لتصحيح الوضع. ونؤيد الإجراء المتناسب والمحسوب الذي سينظر فيه مؤتمر الدول الأطراف هذا الشهر، شأننا في ذلك شأن العديد من الدول الأطراف الأخرى.

أخيرا، وكما قلنا في الشهر الماضي (انظر S/2021/226)، نؤيد التحقيق في أي حوادث استخدام للأسلحة الكيميائية من جانب أي طرف. وهذا أمر أساسي لدعم الحظر المفروض على استخدامها. ولذلك، مما يثلج صدرنا مذكرة الأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية المؤرخة 10 آذار/مارس التي تشير إلى أن الأمانة الفنية نظرت في جميع المذكرات الشفوية الـ 197 التي قدمتها سورية وحللتها. وفي حين أنه لم يتسن إيجاد روابط بين المعلومات المقدمة والحوادث الفعلية قيد الاستعراض، فإننا نرحب بأن منظمة حظر الأسلحة الكيميائية ستحتفظ بمستودع للمعلومات من أجل مقارنتها في المستقبل حسب الاقتضاء.

## بيان الممثلة الدائمة للولايات المتحدة الأمريكية لدى الأمم المتحدة، ليندا توماس غرينفيلد

أشكر الممثلة السامية ناكاميتسو على إحاطتها اليوم.

تدين الولايات المتحدة بشدة استخدام الأسلحة الكيميائية في أي مكان وفي أي وقت ومن جانب أي كان. إنها أسلحة دمار شامل، واستخدامها من جانب أي دولة يشكل تهديداً غير مقبول لكل الدول.

هذا الأسبوع نتذكر هجوميين مأساويين بالأسلحة الكيميائية في سورية. في 4 نيسان/أبريل 2017، استخدم نظام الأسد أسلحة كيميائية ضد بلدة خان شيخون، في محافظة إدلب، مما أسفر عن مقتل أطفال ونساء ورجال سوريين. وبعد عام واحد، في 7 نيسان/أبريل 2018، في مدينة دوما، استخدم نظام الأسد مرة أخرى هذه الأسلحة المحظورة المروعة ضد الأبرياء.

وللأسف، لم تكن الهجمات بالأسلحة الكيميائية في خان شيخون ودوما هي الوحيدة؛ إنها تمثل نمطا. إنها تمثل نمطا للاستخدام وإساءة الاستخدام من قبل نظام الأسد. ثم يحاول النظام تجنب المساءلة من خلال عرقلة التحقيقات المستقلة وعدم التعاون مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية.

وفي الوقت نفسه، تواصل روسيا الدفاع عن نظام الأسد دون تحفظ. وهي تفعل ذلك بنشر معلومات مضللة، ومهاجمة نزاهة منظمة حظر الأسلحة الكيميائية وعملها المهني، وعرقلة الجهود التي تبذلها الدول المسؤولة لمحاسبة نظام الأسد على استخدامه للأسلحة الكيميائية.

وأود أن أقول مرة أخرى إن الولايات المتحدة تؤيد بقوة العمل المحايد والمستقل لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية وهيئات التحقيق التابعة لها. وهي تشمل فريق التحقيق وتحديد الهوية، وبعثة تقصي الحقائق، وفريق تقييم الإعلانات. ونشيد بقيادة منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمانة الفنية على الطريقة المهنية التي تؤدي بها مهمتها.

وبسبب تمكين روسيا الخطير وغير المسؤول، يواصل نظام الأسد بشكل صارخ، عاما بعد عام، تجاهل دعواتنا للكشف الكامل عن برامج أسلحته الكيميائية وتدميرها بشكل يمكن التحقق منه. عقدت أربعة وعشرون جولة من المشاورات. وما يقرب من ثماني سنوات من الانخراط. ومرارا وتكرارا، يحدد خبراء مستقلون ثغرات وأوجه عدم اتساق وتباينات كبيرة في الإعلانات السورية.

وقد اكتشف فريق تقييم الإعلان مؤخرا أن أنشطة تتعلق بأسلحة غاز الأعصاب قد جرت في مرفق آخر أعلن النظام أنه لم ينتج أو يتعامل أبدا مع أسلحة كيميائية. وحتى الآن، لم تعلن سورية على وجه الدقة أنواع وكميات العوامل المنتجة في هذا الموقع بما يتماشى مع التزاماتها بموجب الاتفاقية، كما طلبت الأمانة الفنية. هذه الإخفاقات في المساءلة ليست استثناءات، لقد أصبحت القاعدة.

وفي الشهر الماضي (انظر S/2021/226)، سردت الجدول الزمني للأحداث التي أدت إلى تقديمنا، إلى جانب 47 من مقدمي مشروع المقرر الذين يمثلون كل منطقة من مناطق العالم تقريبا، مشروع قرار قوي وجاد إلى مؤتمر الدول الأطراف في منظمة حظر الأسلحة الكيميائية. وفي هذا الشهر، ينعقد مؤتمر الدول الأطراف التابع لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية. وندعوها إلى اتخاذ الإجراءات اللازمة والمناسبة لتوجيه رسالة قوية إلى نظام الأسد مفادها أن استخدام الأسلحة الكيميائية هو ببساطة أمر غير مقبول وتترتب عنه عواقب وخيمة.

إن لهذا المؤتمر أهمية قصوى. فمصادقية اتفاقية الأسلحة الكيميائية، ومصادقية هذا المجلس ذاته، على المحك. ففي نهاية الأمر، كان مجلس الأمن هو الذي أعلن في عام 2013 أن نظام الأسد لن يستخدم الأسلحة الكيميائية أو يطورها أو ينتجها أو يحصل عليها أو يخزنها أو يحتفظ بها. وقرر المجلس كذلك أن نظام الأسد يجب أن يتعاون تعاوناً كاملاً مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة. لذلك نحث الدول الأطراف على اتخاذ إجراء حاسم. فلتصوتوا تأييداً للقرار المقترح. ولتعلقوا حقوق سورية وامتيازاتها بموجب الاتفاقية إلى أن تستكمل الإجراءات المنصوص عليها في قرار المجلس التنفيذي الصادر في تموز/يوليو 2020.

في بعض الأحيان، ومع كل هذه الإعلانات والمقررات والقرارات، يبتعد بنا الأمر عن سبب ما ينتابنا من مشاعر قوية بهذا الشأن. وأود أن أذكر الجميع بما قالته لنا الدكتورة أماني بلور الأسبوع الماضي (انظر S/2021/315). خلال السنوات العديدة التي أمضتها في سورية، وهي تعالج أفضع الجروح وتواجه الموت بشكل يومي، قالت إن أسوأ ليلة في حياتها كانت عندما وصلت إلى مستشفى حيث كان الأطفال يختنقون بعد تعرضهم لغاز السارين - مئات الأبرياء يموتون أمام عينيها.

إن النساء والأطفال في سورية ينتظرون. وهم يعرفون أن مجلس الأمن قال إن الهجمات بالأسلحة الكيميائية غير مقبولة. إنهم يعرفون أن لدينا القدرة على محاسبة نظام الأسد. لذا فلنتخذ إجراء. ولنظهر لهم أننا جديرون بالمهمة الملقاة على عاتقنا.

## بيان الممثل الدائم لفييت نام لدى الأمم المتحدة، دانغ دينه كوي

أود في البداية أن أشكر وكالة الأمين العام والممثلة السامية لشؤون نزع السلاح، إيزومي ناكاميتسو، على إحاطتها. وأرحب بمشاركة الممثل الدائم لسورية في هذه الجلسة. وفيما يتعلق بموضوع اليوم، أود أن أشدد على النقاط التالية:

أولاً، كانت سياسة فييت نام الثابتة دائماً هي دعم عدم الانتشار ونزع جميع أسلحة الدمار الشامل، بما في ذلك الأسلحة الكيميائية. ولذلك فإننا ندين إدانة قاطعة استخدام الأسلحة الكيميائية في أي مكان وفي أي وقت ومن جانب أي كان وتحت أي ظرف من الظروف. إن استخدام هذه الأسلحة انتهاك صارخ للقانون الدولي ويشكل تهديداً مباشراً لحياة المدنيين وبيئتهم المعيشية. إن 193 دولة، بوصفها دولاً أطرافاً في اتفاقية الأسلحة الكيميائية، تشترك في نفس الهدف المتمثل في تخليص العالم من الأسلحة الكيميائية. وهي تتحمل التزامات التنفيذ الكامل للاتفاقية لتحقيق ذلك الهدف حقاً.

ثانياً، إن فييت نام، بوصفها مدافعاً ملتزماً عن تعددية الأطراف والقانون الدولي، تؤيد العمل الذي عهدت به اتفاقية الأسلحة الكيميائية إلى منظمة حظر الأسلحة الكيميائية. وننوه لبالدور الهام الذي تضطلع به منظمة حظر الأسلحة الكيميائية في دعم تنفيذ اتفاقية الأسلحة الكيميائية. وفي الوقت نفسه، نود أن نؤكد على أن من الضروري أيضاً أن يلتزم عملها التزاماً صارماً بالاتفاقية. وينبغي أن تجري التحقيقات في الانتهاكات المزعومة بطريقة شاملة وحاسمة وموضوعية ومحايدة، استناداً إلى معلومات تم التحقق منها ودون أي تسييس. فهذه المعايير العالية تساعد على إثبات حقائق وأدلة لا يمكن دحضها من أجل ضمان العدالة ومنع تكرار الانتهاكات.

ثالثاً، فيما يتعلق بمسألة الأسلحة الكيميائية في سورية، نشاطر المجتمع الدولي قلقه إزاء الاستخدام المزعوم لهذه الأسلحة. ولإيجاد الحلول، نحيط علماً باستمرار المشاركة بين الأمانة التقنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية والسلطة الوطنية السورية، على النحو المبين في التقرير التسعين للمدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية.

ونشير بارتياح إلى أن فريق تقييم الإعلانات والسلطة الوطنية السورية قد واصلتا مشاركتها من خلال الاجتماعات الفنية والزيارات الميدانية وتبادل الرسائل، سواء أثناء الجولة الرابعة والعشرين من المشاورات التي عقدت مؤخراً أو بعدها. ونؤمن إيماناً قوياً بأن روح التعاون هذه هي أفضل سبيل للمضي قدماً في حل الثغرات والتناقضات المتبقية. ولذلك ندعو الجانبين إلى تعزيز تعاونهما على نحو جاد وبناء إلى أقصى حد من أجل معالجة المسائل المتبقية معالجة كاملة والعمل على التنفيذ الكامل لاتفاقية الأسلحة الكيميائية والقرار 2118 (2013).

وأخيراً وليس آخراً، ودعماً للجهود الجارية التي تبذلها الأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية وسورية، فمن الأهمية بمكان أن يتحد المجتمع الدولي، بما في ذلك في لاهاي ونيويورك. ويدعو وفد بلدا إلى مشاركة بناءة وغير مسيسة من جانب جميع الأطراف من أجل التوصل إلى حل دائم لهذه المسألة، بما في ذلك في الدورة الخامسة والعشرين لمؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأسلحة الكيميائية، التي ستستأنف في وقت لاحق من هذا الشهر.

## المرفق السابع عشر

## بيان الممثل الدائم لسورية لدى الأمم المتحدة، بسام صباغ

[الأصل: بالعربية والإنكليزية]

بداية أتوجه إليكم، سيدي الرئيس، ولبلدكم الصديق فيتنام بالتهنئة على توليكم رئاسة مجلس الأمن للشهر الجاري، وكلنا ثقة بإدارتكم الناجحة لأعمال هذا المجلس.

تدين الجمهورية العربية السورية استخدام الأسلحة الكيميائية من قبل أي كان وفي أي زمان ومكان وتحت أية ظروف، وتؤكد مجدداً أنها لم تستخدم الأسلحة الكيميائية، وأنها انضمت طوعاً لاتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية عام 2013 وعملت مع المنظمة بكل جد ومصداقية وشفافية لتنفيذ الالتزامات المترتبة عليها بموجب عملية الانضمام، والذي أثمر عن تدمير كامل مخزوناتها من الأسلحة الكيميائية ومرافق إنتاجها.

لقد استمعنا إلى إحاطة السيدة ناكاميتسو، وكنت قد التقيتها قبل أيام ونقلتُ لها مشاغلنا إزاء عدم تضمينها إحاطاتها ما تقدمه لها من معلومات ومستجدات. لقد استمعنا اليوم أيضاً لبعض البيانات المكررة لدول غربية وعلى رأسها الولايات المتحدة والتي غلب عليها طابع التسييس وتوجيه اتهامات لا أساس لها. في ضوء ذلك، أود فيما يلي تأكيد وتوضيح بعض النقاط:

أولاً، التزمت الجمهورية العربية السورية بالتعاون مع الأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية لتسوية ما تبقى من مسائل معلقة في إعلانها الأولي وإغلاق هذا الموضوع بشكل نهائي وبأسرع وقت ممكن. في هذا المجال ترفض سورية رفضاً قاطعاً استمرار بعض الدول بالتشكيك في إعلانها الأولي، وتؤكد استمرارها بالتعاون مع الأمانة الفنية للمنظمة في إطار الحوار المنظم، وقد تضمن تقريرها الشهري رقم 88، الذي يغطي الفترة من 16 شباط/فبراير إلى 15 آذار/مارس، تأكيد استعداد الحكومة السورية لمواصلة المشاورات والعمل مع الأمانة الفنية.

ثانياً، استمرت الجمهورية العربية السورية بالتعاون مع "بعثة تقصي الحقائق"، ورحبت بزيارة فرقتها خلال شهر آذار/مارس - وزياراتها المخططة القادمة - وتؤكد على تقديمها لجميع التسهيلات لإنجاح مهامها. في هذا الصدد، تجدد سورية الإعراب عن مشاغلها الجدية إزاء طرائق عمل البعثة والتي عبرت عنها أيضاً العديد من الدول.

تعبّر سورية عن أسفها لتجاهل منظمة حظر الأسلحة الكيميائية لبيان "مؤسسة الشجاعة" الصادر بتاريخ 8 شباط/فبراير، والموقع من قبل مجموعة كبيرة من الخبراء والشخصيات العلمية البارزة وفي مقدمتهم السيد خوسيه بستاني، المدير العام الأول للمنظمة، حول التحقيق في حادثة دوما المزعومة، وإغفالها للمخاوف الجوهرية والخطيرة بشأن الطريقة التي أجري بها التحقيق، وحدث مخالفات إجرائية وعلمية.

ثالثاً، تطالب الجمهورية العربية السورية بإيلاء الاهتمام الواجب لما تقدمه للأمم المتحدة، ولجان مجلس الأمن المعنية، ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية من معلومات حول المحاولات المستمرة التي تقوم بها التنظيمات الإرهابية وذراعها جماعة "الخوذ البيضاء"، بالتعاون والتنسيق مع أجهزة استخبارات دول معروفة، للتحضير لفبركة مسرحيات استخدام أسلحة كيميائية لاتهام الجيش العربي السوري وحلفائه بها. وأشار هنا إلى بيان وزارة الدفاع الروسية بتاريخ 8 آذار/مارس 2021، حول قيام إرهابيي "جبهة النصرة"، بالتعاون مع جماعة "الخوذ البيضاء" الإرهابية، بإعداد وفبركة حادثة استخدام أسلحة كيميائية في ريف محافظتي إدلب واللاذقية.

رابعاً، لقد أشارت بعض الوفود إلى مشروع القرار الفرنسي - الغربي المقدم للجزء الثاني من الدورة الـ 25 لمؤتمر الدول الأطراف المزمع عقدها قبل نهاية هذا الشهر، والذي استند لاستنتاجات غير صحيحة وغير مهنية لما يسمى بـ "فريق التحقيق وتحديد الهوية" اللاشعري.

إن الجمهورية العربية السورية تدين السعي المحموم لبعض الحكومات للترويج لمزاعم وافتراءات حول ما يسمى بـ "عدم امتثال" سورية لالتزاماتها بموجب اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية. إن مشروع القرار المذكور دليل آخر على استمرار تلك الدول بنواياها العدوانية ضد سورية، ومخالفتها مرة جديدة للقواعد الإجرائية للعمل في المنظمة عبر رفضها اقتراح الاتحاد الروسي إدراج مشروع القرار هذا على جدول أعمال الدورة 96 للمجلس التنفيذي لمناقشته قبل إحالته إلى مؤتمر الدول الأطراف.

وفي هذا الصدد، يجدد بلدي دعوته لجميع الدول الأعضاء المتمسكة بمبادئ القانون الدولي إلى رفض مشروع القرار لحماية منظمة حظر الأسلحة الكيميائية من خطر تحويلها من منظمة فنية ذات أهداف سامية إلى منصة للولايات المتحدة وحلفائها لممارسة الضغوط واستهداف دولة طرف في الاتفاقية، وهو أمر سيكون له تداعيات خطيرة على مستقبل عملها والتعاون معها.

إن من يدعي الحرص على المساءلة وعدم الإفلات من العقاب عليه ألا يتعمى عن جرائم المجموعات الإرهابية، وعن الممارسات العدوانية لبعض الدول على سورية. وعليه أن يطالب بمحاسبة الولايات المتحدة على جرائمها في مدينة الرقة، وعلى انتهاكها السافر لسيادة الأراضي السورية في مثل هذا اليوم من عام 2017 بعدوانها الصاروخي على قاعدة الشعيرات الجوية التي استهدفتها بـ 59 صاروخ توماهوك بذريعة استخدام مزعوم للأسلحة الكيميائية في خان شيخون، وحتى قبل أن يجري أي تحقيق بشأنه. وإنها لتبرير عدوانها لجأت لاحقاً إلى توظيف الاستنتاجات غير المهنية لبعثة التحقيق المشتركة التي اتسم عملها بعيوب جسيمة قادت إلى إنهاء ولايتها.

كما يجب على دعاة الحرص على المساءلة ألا يتجاهلوا عدوان الولايات المتحدة إلى جانب فرنسا وبريطانيا على بلدي في نيسان/أبريل 2018 وتحت نفس الذرائع الواهية بزعم وقوع حادثة أخرى في دوما، والتي كشفت التحقيقات اللاحقة بشأنها عن فضائح كبرى.

إن العهد الذي قطعه الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بتجنيب الأجيال القادمة ويلات الحروب، بما في ذلك من خلال منع انتشار أسلحة الدمار الشامل، والقيم النبيلة الأخرى المتمثلة في احترام القانون الدولي ومبادئ العدل والإنصاف، باتت اليوم للأسف ساحة للتلاعب والتوظيف من قبل الولايات المتحدة وحلفائها الغربيين، وأداة لفرض أجنداتها المرتكزة على الهيمنة على القرار السياسي للدول الأعضاء والتحكم بثرواتها الوطنية، وحرف خيارات شعوبها.

ختاماً، أجدد مطالبة تلك الدول بوقف تسييس هذا الملف، وإخراجه من دائرة الأعياب السياسية، والكف عن ممارسات الضغط والابتزاز. وأؤكد أن سورية ورغم كل التحديات الكبيرة التي فرضتها أعمال العدوان العسكري الأجنبي، وجرائم التنظيمات الإرهابية، والتدابير القسرية الأحادية، ومؤخراً تفشي جائحة كورونا، ستبقى ملتزمة بالدفاع عن سيادتها واستقلالها وحقوق أبناء شعبها، وستواصل تنفيذ جميع التزاماتها الدولية.